مقتل ثمانية من عناصر الأمن التونسي في «عملية إرهابية» في شمال غرب تونس

اعلنت وزارة الداخلية التونسية أمس الاحد مقتل ثمانية من عناصر الامن التونسي في كمين نصبته مجموعة ارهابية شمال غرب البلاد على مقربة من الحدود مع الجزائر.
وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية العميد سفيان الزعق في تصريح لفرانس برس «قتل ثمانية من قوات الحرس الوطني في كمين نصبته مجموعة ارهابية صباح أمس في منطقة عين سلطان بمحافظة جندوبة الحدودية مع الجزائر».

معظم السوريين النازحين قرب الحدود الأردنية غادروا عائدين إلى الداخل السوري

قصف متبادل ينتهك اتفاق التسوية في جنوب سورية وتأجيل إجلاء المقاتلين المعارضين

الدخان يتصاعد فوق المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في مدينة درعا

شهد اتفاق وقف اطلاق النار في محافظة درعا في جنوب سورية الأحد انتهاكات إثر قصف متبادل بين الفصائل المعارضة وقوات النظام ومقتل أربعة مدنيين في غارات للطيران السوري، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتسبب القصف، بحسب متحدث باسم الفصائل المعارضة، بتأجيل تنفيذ أحد بنود الاتفاق والذي ينص على إجلاء المقاتلين المعارضين والمدنيين غير الراغبين بالتسوية مع قوات النظام.

وبضغط من عملية عسكرية واسعة بدأتها قوات النظام بدعم روسي في 19 يونيو، وإثر مفاوضات مع مسؤولين روس، وافقت الفصائل المعارضة في محافظة درعا، مهد الاحتجاجات ضد النظام في العام 2011، الجمعة على التسوية.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «شنّت قوات النظام صباح الأحد ضربات جوية على بلدة ام الميادن في ريف درعا الجنوبي الشرقي، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين»، مضيفا «بعد القصف العنيف، بدأت تلك القوات باقتحام البلدة» الواقعة شمال معبر نصيب الحدودي مع الأردن.

واستهدفت الطائرات الحربية السورية أيضا الأحياء الواقعة تحت سيطرة الفصائل المعارضة في مدينة درعا، ما أسفر عن مقتل مدني، بحسب المصدر ذاته.

وقبل ذلك، استهدفت الفصائل المعارضة رتلا لقوات النظام على الطريق الدولي قرب أم الميادن ما تسبب بمقتل وإصابة عدد من عناصر القوات الحكومية، وفق المرصد الذي لم يتمكن من تحديد حصيلة القتلى.

وارتفعت بذلك حصيلة قتلى العملية العسكرية في محافظة درعا إلى 162 مدنيا غالبيتهم في قصف لقوات النظام والطيران الروسي، بحسب المرصد.

ويأتي تجدد أعمال العنف بعد هدوء استمر منذ الجمعة مع ابرام روسيا للاتفاق مع الفصائل المعارضة.

وقال متحدث باسم الفصائل المعارضة لوكالة فرانس برس «حصل قصف متبادل بين الطرفين، فتأجلت أول دفعة» لإجلاء المقاتلين المعارضين إلى الشمال السوري بموجب الاتفاق.

وكان من المفترض أن تبدأ عملية إجلاء غير الراغبين بالتسوية صباح الأحد بعد تجهيز مئة حافلة لنقل الدفعة الأولى، وفق المتحدث الذي أشار إلى أنها تأجلت إلى وقت لاحق «تقريبا يومين».

وخلال العامين الأخيرين، شهدت مناطق عدة في سورية اتفاقات مماثلة تسميها دمشق باتفاقات «مصالحة»، آخرها في الغوطة الشرقية قرب دمشق، وتم بموجبها إجلاء عشرات الآلاف من المقاتلين والمدنيين الى شمال البلاد. وغالبا ما شهد تنفيذ اتفاقات مماثلة عراقيل عدة، بينها انتهاكات لوقف اطلاق النار، ما يؤخر تنفيذها.

من جانب آخر، أعلنت الأمم المتحدة الأحد ان معظم السوريين النازحين قرب حدود الاردن والذين بلغ عددهم الاسبوع الماضي 95 الفا، غادروا عائدين الى الداخل السوري.

وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأردن أندرس بيدرسن خلال مؤتمر صحافي ان هناك «نحو 150 الى 200 نازح فقط قرب الحدود الآن، في المنطقة الحرة السورية الاردنية قرب معبر جابر (المسمى نصيب على الجانب السوري) ومعظمهم من الرجال».

واشار الى ان معظم النازحين عادوا الى قراهم وبلداتهم، مؤكدا انه «لايمكن تحديد العدد الاجمالي للنازحين في الجنوب السوري ككل الآن بسبب الأوضاع هناك».

وبدأ آلاف النازحين بالعودة إلى منازلهم في محافظة درعا إثر التوصل الى اتفاق برعاية روسية يوقف القتال ويتيح لدمشق استعادة المحافظة الجنوبية بكاملها، مهد الاحتجاجات التي اندلعت ضد النظام في العام 2011 قبل تحولها نزاعا داميا.

وكانت تقديرات الأمم المتحدة تشير الاسبوع الماضي الى وجود 330 الف نازح في الجنوب السوري.

وتابع بيدرسن «كل ما نعرفه هو ان هناك عددا كبيرا من النازحين في جنوب سورية وفي الجنوب الغربي على الاخص».

وناشد «الشركاء وأطراف النزاع في سورية على الارض تمكين الأمم المتحدة من إدخال المساعدات»، مؤكدا جهوزية قوافل الأمم المتحدة على الحدود الاردنية للقيام بذلك.

وكان الأردن رفض فتح حدوده أمام النازحين قائلا إنه لم يعد قادرا على استيعاب المزيد من اللاجئين على أرضه، إلا أنه قدم مساعدات للنازحين قرب حدوده ووفر مستشفيين ميدانين لخدمتهم.

ويستضيف الاردن نحو 650 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة، فيما تقدر عمان عدد الذين لجأوا إلى البلاد بنحو 1،3 مليون منذ اندلاع النزاع السوري في 2011. وتقول عمان ان كلفة استضافة هؤلاء تجاوزت عشرة مليارات دولار.

وبدأ الجيش السوري وحلفاؤه في 19 يونيو عملية عسكرية واسعة ضد مواقع فصائل المعارضة في محافظة درعا، بهدف استعادة السيطرة عليها. وبعد أسابيع من القصف والمفاوضات التي تولاها الجانب الروسي، تم التوصل الى اتفاق.

في السياق ذاته، أفادت صحيفة، الشرق الأوسط، اللندنية، أمس الأحد، بأن اتصالات بين واشنطن، وموسكو، وتل أبيب، تجري لترتيب تفاهمات إزاء الملف السوري، يتضمنها البيان المشترك لقمة الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب، والروسي، فلاديمير بوتين، في هلسنكي في 16 يوليو الجاري.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية غربية القول إن أحد المقترحات هو «مقايضة الوجود الأمريكي بما فيها قاعدة التنف شرق سورية بالوجود الإيراني، بما في ذلك القواعد العسكرية والميليشيات في كل سورية»، مشيرة إلى رغبة واشنطن في الاحتفاظ بالقاعدة الموجودة في زاوية الحدود السورية، العراقية، الأردنية، لـ«مراقبة» تنفيذ إخراج إيران.

وأشارت إلى أن «الصفقة السورية» في قمة هلسنكي ستكون موضع تشاور بين ترمب، وحلفائه الأوروبيين، في قمة حلف شمال الأطلسي، ناتو، في 11 و12 من الشهر الحالي ولندن في 13 منه، وبين بوتين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في موسكو في 11 الشهر الجاري.

وأشارت المصادر إلى وجود عقدتين، الأولى، مصير قاعدة التنف الأمريكية، إذ أن موسكو، ودمشق، أرادتا البدء بتفكيكها مع بدء تنفيذ أي اتفاق ... فيما ربطت واشنطن وجود التنف بمصير الوجود الإيراني جنوبا، ومراقبة خروج إيران وميليشياتها».

أما العقدة الثانية فتتعلق بـ«تعريف الوجود الإيراني، وهل يعني ذلك القواعد العسكرية، الميليشيات، الحرس الثوري، المدربين، الجامعات، المدارس، المراكز الدينية».

وقال جيمس جيرارد، قائد العمليات الخاصة للتحالف الدولي، في العراق وسورية، إن قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش باقية في سورية لحين إتمام العملية السياسية في هذا البلد.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة، العربية عن جيرارد القول إن الحرب على داعش لم تنته بعد في المناطق التي تم تحريرها على يدَ قوات سورية الديمقراطية، قسد.. وأن هدف التحالف الرئيسي هو البقاء إلى حين تطهير المناطق المحررة من داعش.

وقال: «نحن ندرك تماما أن الحرب على داعش لم تنته بعد. آثار الشر لا تزال موجودة هنا. ونحَن نريد مساعدة أهالي الرقة، ومنبج، لاستعادة السلام والأمن في مناطقهم، لهذا فنحن باقون إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية يقبل بها السوريون ويوافقون عليها. علينا التأكد من تحقيق الاستقرار، وتدريب عناصر الأمن الداخلي، في مناطق شمال شرق سورية كي يكونوا قادرين على ضمان عدم عودة، داعش، إليهم».

وحذر جيرارد من الدور الذي تلعبه إيران، في سورية، قائلا إنه «لا يساعد في تحقيق الاستقرار، وإنما يعد داعما للإرهاب».

اتفاق على عودة زعيم المتمردين في جنوب السودان لتولي منصب نائب الرئيس

توصّل رئيس جنوب السودان سلفا كير وزعيم المتمردين رياك مشار في ختام مباحثات في اوغندا السبت الى اتفاق على تقاسم السلطة ينص على عودة مشار لتولي منصب نائب رئيس هذه الدولة الفتيّة الغارقة في حرب اهلية منذ 2013. وقال وزير الخارجية السوداني الدرديري محمد احمد اثر المباحثات التي عقدت في كمبالا بهدف إنهاء أكثر من أربع سنوات من الحرب الاهلية «لقد تم الاتفاق على ان يكون هناك اربعة نواب للرئيس: نائبا الرئيس الحاليان الى جانب رياك مشار الذي سيتولى منصب النائب الاول للرئيس ومن ثم المنصب الرابع الذي سيمنح لامرأة من المعارضة». وأضاف إن هذا الطرح «وافقت عليه حكومة» جنوب السودان، في حين ان حركة التمرد التي يقودها مشار اعطت موافقة «مبدئية» على الاتفاق ووعدت بـ«درسه واعطاء موقفها النهائي» بعد جلسة مفاوضات جديدة يفترض ان تنطلق الأحد في الخرطوم.

ويأتي الاعلان عن هذا الاتفاق بعدما امهلت الامم المتحدة كير ومشار حتى نهاية يونيو للتوصل الى «اتفاق سياسي قابل للحياة» تحت طائلة فرض عقوبات عليهما. ومحادثات السبت الطويلة استضافها الرئيس الاوغندي يويري موسيفيني وحضرها الرئيس السوداني عمر البشير اضافة الى ممثلين عن المعارضة. واندلعت الحرب الاهلية في جنوب السودان حين اتهم كير نائبه السابق مشار بالتخطيط لانقلاب ضده، وقد اوقعت عشرات الاف القتلى وارغمت الملايين على النزوح من منازلهم منذ ديسمبر 2013. وكان طرفا النزاع في جنوب السودان وافقا الجمعة على سحب قواتهما من «المناطق الحضرية» في اطار اتفاق امني تم توقيعه في الخرطوم. وأتى الاتفاق الامني الذي اطلق عليه «اعلان الخرطوم» بعدما وافق كير ومشار في 27 يونيو على «وقف دائم لاطلاق النار». وأحيت هذه الاتفاقات الآمال بقرب حلول السلام في الدولة الفتية التي غرقت في حرب اهلية بعد عامين فقط من استقلالها عن الخرطوم. ولكن اتفاقات عدة مماثلة لوقف النار بين الطرفين لم تصمد، كما حدث في 2016 حين فر مشار من بلده الى جنوب افريقيا حيث يعيش مذاك في المنفى. غير ان ابتعاد مشار عن بلاده لم يقلل من النفوذ الواسع الذي يتمتع به في صفوف «الحركة الشعبية لتحرير السودان–المعارضة» التي يتزعمها.

شركة اي تي بارتنرز لتكنولوجيا المعلومات

شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

يسر مجلس إدارة شركة اي تي بارتنرز لتكنولوجيا المعلومات ش.م.ك (مقفلة) دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/7/23 م في مقر الهيئة العامة للصناعة - القاعة الرئيسية رقم (3) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة اي تي بارتنرز لتكنولوجيا المعلومات (ش.م.ك.م) عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

1 سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
2 سماع تقريرمراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
3 مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 واعتمادها.
4 سماع تقرير المخالفات والجزاءات التي رصدتها الجهات الرقابية.
5 سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة.
6 مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 .
7 مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
8 مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
9 تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

والله الموفق ،،،

مجلس الادارة

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الجمعية العامة العادية لشركة اي تي بارتنرز لتكنولوجيا المعلومات - مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - شرق - برج زيد الكاظمي - دور 5 - لاستلام بطاقة الحضور وجدول الاعمال .

وزير الزراعة الإسرائيلي يقتحم باحات المسجد الأقصى

استشهاد شاب فلسطيني إثر إصابته برصاص الاحتلال في الخليل

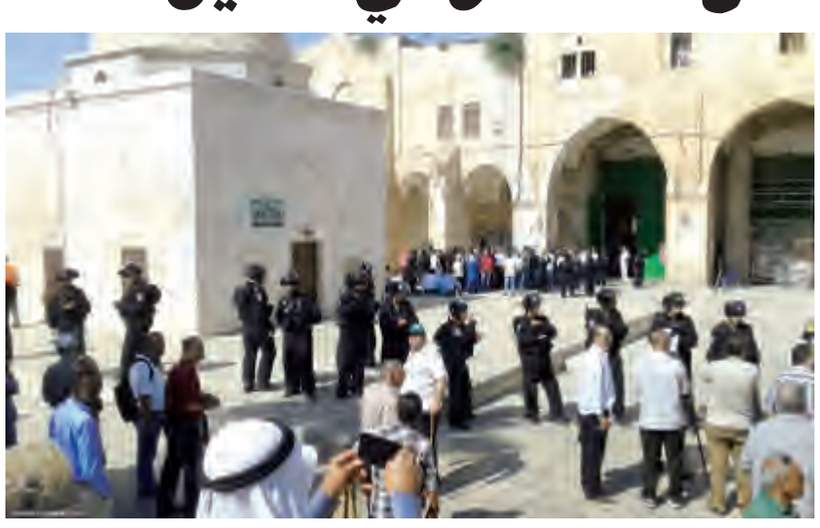
قوات الاحتلال تقتحم باحات الأقصى المبارك

اقتحم وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أرئيل أمس الاحد باحات المسجد الأقصى برفقة عدد من المستوطنين من باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الخاصة.

وقال شهود عيان للصحفيين ان أرئيل ومجموعة من المستوطنين اقتحموا باحات الاقصى وتجولوا فيها بشكل استفزازي.

واستنكرت دائرة الأوقات الإسلامية في بيان صحفي اقتحام أرئييل باحات المسجد برفقة مجموعات استيطانية.

وقالت الدائرة ان هذا الاقتحام يأتي في سياق سماح رئيس الحكومة الإسرائيلية لأعضاء الكنيست والوزراء بتجديد اقتحام المسجد الأقصى.

وكان رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو سمح الأسبوع الماضي للوزراء ولاعضاء الكنيست باقتحام باحات المسجد الأقصى بعد عامين من المنع الذي استهدف ايضا النواب العرب في الكنيست.

ومنع نتنياهو في نوفمبر 2015 الوزراء وأعضاء الكنيست من اقتحام الأقصى حتى اشعار اخر بدعوى تهدئة الأجواء في محيط الأقصى.

وأعلنت مصادر محلية فلسطينية أمس الاحد استشهاد شاب فلسطيني متأثرا بجروح أصيب بها برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل جنوب الضفة الغربية عام 2009. وقالت المصادر الفلسطينية إن الشاب يعقوب نصار من مخيم الفوار جنوب الخليل استشهد بعد اصابة اليابسة، نتجت عن انحسار البحر الميت، تقع معظمها ضمن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأغلبها يعود إلى ملكية فلسطينية خاصة، ولهذا الغرض شكلت الحكومة الإسرائيلية، وبإشراف مباشر من مكتب بنيامين نتنياهو، ووزارة القضاء الاسرائيلية، طواقم قانونية لفحص الوسائل، والأساليب الممكنة للاستيلاء على تلك المساحات عبر تحويلها الى ما يُسمى بـ«أراضي دولة» و«تعديل وضعها القانوني» من خلال ما تُسمى بـ«الإدارة المدنية».

وأدانت الخارجية، «المخطط الاستعماري التوسعي الجديد ضد الحق الفلسطيني، في منطقة البحر الميت، والأغوار»، واعتبرتهُ «انتهاكا صارخا للشرعية الدولية وقراراتها، وخرقا جسيما للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، وامتدادا للانقلاب الإسرائيلي على الاتفاقيات الموقعة».

وأكدت أن «الدعم الأمريكي غير المحدود للاحتلال، وسياساته ومخططاته الاستيطانية، يشجع سلطات الاحتلال على الإسراع والتمادي في تنفيذ برامجها الهادفة إلى تهويد أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، ومحاولة حسم قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد وبقوة الاحتلال، ما يؤدي الى إجهاض أي فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين».

ودعت الخارجية، المجتمع الدولي إلى سرعة التحرك للحيلولة دون تنفيذه، وأكدت أنها تتابع باهتمام كبير تطورات وتفاصيل هذا الملف مع الجهات الدولية المختصة.